العجز المالي في وكالة الأونروا

تصدر **الهيئة العربية للدفاع عن الاونروا (ACDU)** سلسلة لشرح **(العجز المالي في وكالة الاونروا)**، ليكون مرجعا مهما لتوضيح الصورة الكلية للعجز المالي الذي تعاني منه وكالة الأونروا منذ عدة سنوات، بطريقة أكاديمية علمية، وستتم دراسته من كافة النواحي، متى بدأ، وكيف، ولماذا، بالاضافة للأسباب والنتائج، بالأرقام والوثائق، وهدف هذه السلسة الاول هو بقاء وكالة الاونروا واستمرار عملها، كما تشكل هذه السلسلة دعوة مفتوحة للناشطين والمختصين بشؤون الأونروا، بالاضافة إلى الأونروا ثنفسها، للمساهمة باثراءها، لتوضيح الصورة الكاملة للرأي العام، بالاضافة للممولين وداعمي الوكالة.

باختصار، ان هذه السلسلة تأتي في إطار سعي **الهيئة العربية للدفاع عن الاونروا (ACDU)** لتوفير مادة تحليلية ومرجعية تساعد على فهم التحديات المالية للوكالة، وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية لحماية استمراريتها، فمعالجة العجز المالي للوكالة ليس مجرد مسألة تقنية، بل قضية إنسانية وحقوقية تمس مصير ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

(2)

العوامل البنيوية والسياسية وراء العجز المالي المتكرر في الأونروا

مقدمة

تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أزمة مالية متكرّرة باتت ظاهرة مزمنة أكثر منها ظرفية، فالأزمة ليست نتيجة خلل محاسبي مؤقت أو تقصير إداري محدود، بل هي انعكاس لبنية تمويل هشّة تقوم على تبرعات طوعية غير ملزمة، ضمن بيئة سياسية مضطربة تسعى منذ سنوات لتقويض الوكالة بوصفها الشاهد القانوني الحي على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة.

من هنا، تأتي أهمية هذا التقرير لتحليل الأسباب البنيوية والسياسية والإدارية التي تجعل العجز المالي للأونروا يتكرر بصورة شبه سنوية رغم كافة جهود الإصلاح، وإبراز الترابط بين التمويل، والسياسة، والاستقرار الاجتماعي في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين.

الهيئة العربية للدفاع عن الاونروا
Arab Committee for the Defense of UNRWA

أولاً: العوامل البنيوية (الاقتصادية والإدارية)

1- التمويل الطوعي كخلل هيكلي دائم:

يُعدّ اعتماد الأونروا على التمويل الطوعي (Voluntary Contributions) السبب الجوهري في هشاشة ميزانيتها (Budget Fragility) واستمرار أزماتها المتكررة (Recurrent Financial Crises)، فغياب أي التزام قانوني من الدول الأعضاء أو نسبة إلزامية من ميزانية الأمم المتحدة يجعل مواردها رهينة لتقلبات السياسة الدولية، وأولويات المانحين.

تُموّل الأونروا بشكل شبه كامل من تبرعات طوعية غير مضمونة (Non-Assessed, Voluntary Donations)، ما يحرمها من القدرة على التخطيط المالي طويل الأمد، ويجعلها عرضة لأزمات مفاجئة عند أي تغيير سياسي أو اقتصادي عالمي، ورغم أن نحو 90% من ميزانيتها تُصرف على الخدمات الأساسية، كالتعليم (Education)، والصحة (Health)، والإغاثة (Relief and Social Services)، فإن التمويل السنوي لا يغطي سوى الحد الأدنى (Minimum Operational Requirements) لتسيير العمليات دون إمكانية تطوير أو توسيع البرامج.

كما أن هذا النظام التمويني يفتح الباب أمام التسييس والابتزاز المالي، إذ تلجأ بعض الدول إلى استخدام مساهماتها للضغط على الوكالة أو ربط التمويل بشروط تتعلق بالمناهج التعليمية والتدريبية، أو الحياد السياسي، الذي يتخطاه ليصبح في بعض النقاط التخلي عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وهكذا تعيش الأونروا في دوامة عجز متكرر وتخطيط قصير الأمد، تبدأ كل عام بعجز أولي (Initial Funding Gap) وتغلقه بترقيع مالي مؤقت (Ad-hoc Financial Adjustments).

إن استمرار التمويل الطوعي بهذا الشكل يُكرّس الأزمة كخلل بنيوي دائم، ولا يمكن تجاوزه إلا بإنشاء آلية تمويل إلزامية ومستقرة (Mandatory and Stable Funding Mechanism)، سواء ضمن ميزانية الأمم المتحدة (UN Regular Budget) أو عبر صندوق عربي دائم لدعم الأونروا (Permanent Arab Support Fund for UNRWA) يضمن حمايتها من التقلبات السياسية والمالية (Protection from Political and Financial Volatility).

2- التزايد الديمغرافي للاجئين وتضخّم الطلب على الخدمات:

يشكّل النمو الديمغرافي (Demographic Growth) للاجئين الفلسطينيين أحد أبرز العوامل البنيوية التي تتطرلب زيادة مضطردة في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، فمنذ تأسيس الوكالة عام 1950 بموجب القرار رقم 302 (د-4) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ارتفع عدد اللاجئين المسجّلين لديها من نحو 750 ألف لاجئ إلى أكثر من 5.9 ملايين لاجئ حتى نهاية عام 2023، وفقًا للتقرير السنوي للأونروا (UNRWA Annual Report 2023).

هذا التزايد الديمغرافي المتسارع لم يقابله ارتفاع موازٍ في التمويل، مما أدى إلى فجوة مالية هيكلية (Structural Funding Gap) بين حجم الخدمات المطلوبة وحجم الموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال، تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن معدل الإنفاق السنوي للفرد اللاجئ انخفض من نحو 200 دولار في الثمانينيات إلى أقل من 100 دولار حاليًا، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين الطلب والموارد.

وتتأثر الوكالة كذلك بارتفاع التكاليف التشغيلية (Operational Costs) المرتبطة بالخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والمساعدات الإغاثية، إذ تدير الأونروا أكثر من 700 مدرسة و140 مركزًا صحيًا في مناطق عملياتها الخمس (غزة، الضفة الغربية، لبنان، سوريا، الأردن). ووفقًا لتقرير "Financial Situation of UNRWA" الصادر في مايو/أيار 2024، فإن نحو 60% من ميزانية الوكالة تُنفق على قطاع التعليم وحده، بينما يكلف القطاع الصحي والإغاثي ما يقارب 25% إضافية، ما يترك حيزًا ضيقًا جدًا للمشاريع التطويرية أو الاحتياطيات الطارئة.

كما ساهمت الأزمات السياسية والعسكرية المتكررة خصوصاً في لبنان (2023)، سوريا (منذ 2011)، وغزة (2008، 2014، 2021، و2023)، في زيادة الضغط على موارد الأونروا المحدودة، واضطرتها إلى توجيه أجزاء كبيرة من تمويلها نحو الاستجابة الطارئة (Emergency Assistance) بدلاً من التنمية طويلة الأمد، وهو ما وصفه تقرير " UNRWA Emergency Appeals Overview 2024" بأنه "تحول من نموذج الإغاثة والتنمية إلى نموذج إدارة الأزمات المستمرة".

وعليه، فإن النمو السكاني الطبيعي المقترن بجمود التمويل الدولي أصبح من المكوّنات الجوهرية في المعادلة الهيكلية للعجز المالي المستمر الذي تعاني منه الوكالة، كما أكده تقرير معهد كريستيان ميشلسن (CMI Report, 2023)، الذي وصف وضع الأونروا بأنه "أزمة تمويل ديموغرافية مزمنة".

3- تكاليف التشغيل الثابتة والاعتماد على الكادر البشري:

تُعد (تكاليف التشغيل الثابتة) في وكالة الأونروا أحد أكثر عناصر الإنفاق استقراراً وأثقلها عبئاً على الموازنة العامة، فالوكالة تعتمد بشكل أساسي على Human Resources (الموارد البشرية) لتقديم خدماتها التعليمية والصحية والإغاثية، إذ يتجاوز عدد موظفيها 30,000 موظف وموظفة (حيث تعد أحد أكبر برامج الأمم المتحدة).

هذه الطبيعة التشغيلية للأونروا، تجعل أكثر أكبر نسبة من موازنتها مخصصاً للرواتب لتشغيل عملياتها الأساسية مثل التعليم والصحة والخدمات الإدارية، مما يقلّص هامش المرونة المالية (Financial Flexibility) في مواجهة الأزمات.

وبسبب اعتماد الوكالة على التمويل الطوعي غير المنتظم، فإن أي تأخير في التدفقات النقدية يؤدي مباشرة إلى أزمة سيولة تهدد قدرة الأونروا على الإيفاء بالتزاماتها التشغيلية الأساسية، وعلى رأسها رواتب الموظفين، لذلك تقوم الوكالة ببعض التقشفات الاجبارية، مثل تجميد الدرجات السنوية (salary step freeze)، أو تقليص الرواتب الشهرية (partial salary payments)، أو تحفيز التقاعد المبكر (early retirement incentives)، ولكن تلك التقشفات تؤدي تؤدي في كثير من الاحيان إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية، وتراجع جودة الخدمات التعليمية والصحية، وزيادة القلق بين الموظفين واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء.

و فيما يخص رواتب الموظفين الدوليين (International Staff Salaries)، فإنها تمثل جزءًا صغيرًا نسبيًا من إجمالي ميزانية الأونروا، لكنها تحظى بأهمية إدارية كبيرة، إذ تشمل رواتب كبار المسؤولين ومديري الأقاليم والخبراء الفنيين العاملين في المقرات الرئيسية، حيث تموَّل هذه الرواتب مباشرة من ميزانية الأمم المتحدة العامة (UN Regular Budget)، التي تغطي ما يقارب 5٪ من إجمالي ميزانية الأونروا السنوية، بينما تُموَّل رواتب الموظفين المحليين من المساهمات الطوعية للدول المانحة.

ومع إعلان الأمم المتحدة في عام 2024 عن خطة لخفض نفقاتها بنسبة 20٪ ضمن مبادرة "UN 80"، أصبح يشمل هذا التقليص جزئياً رواتب الموظفين الدوليين في الأونروا، ويثير هذا القلق داخل الوكالة، إذ أن تقليص الكادر الدولي أو تجميد رواتبهم قد ينعكس سلباً على القدرات الإدارية والتنسيقية العليا، خاصة في ظل الأزمات المالية والسياسية التي تتطلب كفاءة وخبرة عالية في التفاوض والدبلوماسية المالية مع المانحين والمؤسسات الدولية.

4- تأثير التضخم العالمي وسلاسل الإمداد:

أدّى التضخم العالمي وارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية -خاصة بعد الحرب في أوكرانيا- إلى تفاقم التكاليف التشغيلية لوكالة الأونروا (UNRWA) بشكل غير مسبوق، فأسعار النقل، والطاقة، والمواد الغذائية، والمستلزمات الطبية والتعليمية ارتفعت بنسب تجاوزت في بعض الأحيان 30% في الأسواق المحلية داخل مناطق عمليات الوكالة الخمس، هذه الزيادات لم تُقابل بأي تعديل في مساهمات المانحين أو آليات indexation (ربط التمويل بمؤشر التضخم)، ما جعل القيمة الفعلية (الشرائية) للمساعدات تتراجع بصورة حادة.

ونظرًا لأن الأونروا تعتمد على ميزانية محددة سلفًا بالدولار الأميركي، من المانحين الطوعيين، فإن التضخم المستورد وارتفاع تكاليف الشحن وسلاسل الإمداد العالمية (Supply Chains Disruptions) أدى إلى فجوات حقيقية في القوة الشرائية للوكالة، فعلى سبيل المثال، تكلفة توريد المواد الغذائية عبر برامج الطوارئ تضاعفت تقريبًا، بينما تقلصت القدرة الشرائية للموازنة التشغيلية بنسبة تراوحت بين 10% و15% خلال عام واحد.

Arab Committee for the Defense of UNRWA

أما على مستوى التأثير المحلي، فإن الأونروا تعمل في اقتصادات ضعيفة تعاني من تضخم داخلي مرتفع -خصوصًا في لبنان وسوريا وغزة- مما يرفع الكلفة التشغيلية بالعملة المحلية، بينما تبقى الإيرادات بالعملة الأجنبية ثابتة.

بذلك، يتضح أن التضخم العالمي وسلاسل الإمداد لا تضر الأونروا فقط من زاوية ارتفاع الأسعار، بل أيضًا من خلال تأثير غير مباشر مزدوج: زيادة كلفة التشغيل من جهة، واتساع قاعدة المستفيدين من جهة أخرى، في ظل غياب أي آلية تعويض مالي من المجتمع الدولي.

ثانياً: العوامل السياسية

1- استخدام التمويل كأداة ضغط سياسي:

تُعدّ تسييس المساعدات (Politicization of Aid) من أبرز أسباب هشاشة تمويل وكالة الأونروا، إذ تحوّل الدعم المالي من التزام إنساني إلى أداة ضغط سياسي على اللاجئين الفلسطينيين، فقد واجهت الوكالة مرارًا قرارات بتجميد أو تخفيض تمويلات رئيسية، ولا سيما من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وذلك في سياقات سياسية مختلفة تتجاوز أداء الأونروا الإداري أو المالي.

غالباً ما تُقدَّم هذه القرارات تحت ذرائع مثل الحاجة إلى "مراجعة الحياد (Neutrality Review)" أو "إصلاح المناهج التعليمية"، أو بسبب ادعاءات أمنية ضد موظفين محليين، لكن جوهرها يكمن في محاولة إعادة تعريف قضية اللاجئين الفلسطينيين.

هذا الاستخدام المتكرر للتمويل كورقة ضغط أدى إلى زعزعة الاستقرار المالي للوكالة، فكل توقف مفاجئ في الدعم الأميركي أو الأوروبي يعني عجزًا فوريًا في الميزانية التشغيلية (Program Budget)، واضطرار الوكالة لتطبيق إجراءات تقشفية مثل تقليص الخدمات أو تأجيل الرواتب، أو تغير برامج التوظيف، كما أدّى هذا النمط من السلوك السياسي إلى خلق بيئة من الابتزاز المالي (Financial Blackmail)، إذ يُربط استمرار التمويل باصلاحات داخلية تمس هوية الأونروا ومضمون رسالتها.

وفي المقابل، ينعكس هذا الضغط على اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، إذ يُستخدم حرمانهم من الخدمات الأساسية كأداة ضغط غير مباشرة لدفعهم إلى قبول حلول سياسية مجتزأة، مثل التوطين أو إنهاء صفة اللجوء، كما يؤدي تكرار تلك الأزمات إلى تآكل ثقة اللاجئين بالوكالة، وإلى تصاعد المخاوف من أن تكون هذه الأزمات جزءًا من استراتيجية التفكيك التدريجي (Gradual Dismantling Strategy) للأونروا، الذي فعلا تصرح عنه شخصيات سياسية ومواقف لدول عضو في الأمم المتحدة وعلى رأسها اسرائيل.

من هنا، لا يُعدّ تجميد التمويل مجرد أزمة مالية، بل تعبيرًا عن صراع سياسي على المعنى القانوني والإنساني للجوء الفلسطيني، حيث يتحوّل الدعم المالي إلى وسيلة لإعادة صياغة الوعي الدولي بالقضية، وليس فقط وسيلة لتمويل الخدمات الأساسية.

2- استهداف الأونروا كرمز قانوني لقضية اللاجئين:

جمعت تقارير بحثية وأممية حديثة على أن استهداف وكالة الأونروا تجاوز البعد المالي البحت، وأصبح جزءًا من مشروع سياسي منظّم يهدف إلى إضعاف الأساس القانوني لقضية اللاجئين الفلسطينيين. فبحسب تقرير معهد كريستيان ميشلسن (CMI Report, September 2022) بعنوان (UNRWA, Funding Crisis and the Way Forward)، تتعرض الوكالة لمحاولات ممنهجة لربط أزمتها المالية بإعادة تعريف ولايتها (Mandate) بهدف دمجها تدريجيًا ضمن منظومة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وهو ما يعني فعليًا تحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين من ملف سياسي وقانوني إلى ملف إنساني إداري.

يؤكد التقرير أن مثل هذه الخطوات ليست إصلاحات تقنية كما تُقدَّم في الخطاب الغربي، بل هي محاولات لتفكيك تفويض القرار الأممي رقم 302 لعام 1949 الذي أنشأ الأونروا كوكالة مؤقتة لحين إيجاد حل عادل وشامل وفق القرار 194 المتعلق بحق العودة والتعويض، ويشير التقرير إلى أن استمرار عمل الأونروا يشكّل رمزًا قانونيًا وسياسيًا يُذكّر المجتمع الدولي بمسؤوليته التاريخية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، بعد اعترافه بدولة الاحتلال الإسرائيلي كعضو في الأمم المتحدة، ما يجعل الوكالة هدفًا غير معلن لحملات سياسية تسعى إلى إنهاء تلك المسؤولية الدولية.

وفي السياق ذاته، يشير تقرير مجلة الدراسات الفلسطينية (عدد خريف 2024) بعنوان "أزمة الأونروا: تقليص التمويل أم تصفية قضية اللاجئين؟" للباحث عزام شعث، إلى أن التصعيد الإسرائيلي الأميركي ضد الأونروا بعد حرب غزة 2023 لم يكن ردًّا على اتهامات محددة، بل جزءًا من سياسة طويلة المدى لتجفيف موارد الوكالة ونزع صفتها الدولية، ويضيف التقرير أن مقترحات "دمج الخدمات في مؤسسات الدول المضيفة" تتناقض مع جوهر تفويض الأونروا، لأنها تمهّد لإنهاء الوضع القانوني للاجئين

الفلسطينيين ونقل مسؤوليتهم من الأمم المتحدة إلى الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية الأخرى، ما يعني عمليًا تذويب حق العودة في الأطر الإدارية المحلية.

كما حذّر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 حول عمليات الأونروا من أن استمرار العجز المالي الحاد قد يؤدي إلى "انهيار مؤسسي"، وهو ما سيترك أكثر من 5.9 ملايين لاجئ بلا خدمات أساسية، مشددًا على أن "المساس بعمل الأونروا هو مساس مباشر بالاستقرار الإقليمي".

وفي هذا الإطار، تطرقت الدراسة التي أعدها الباحث الحقوقي عاهد جمعة (2025) بعنوان (الأونروا بين قانون حظر نشاطها في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحيادية) إلى أن القرار الإسرائيلي بحظر نشاط الأونروا في القدس ومناطق أخرى يمثل امتدادًا لتلك السياسة الهادفة إلى إنهاء وجود الوكالة القانوني، معتبرة أن هذا القرار يسعى إلى تفريغ القرارين 194 و302 من مضمونهما، وربط مفهوم "الحيادية" بمفاهيم سياسية تخدم الاحتلال. وأوضحت الدراسة أن هذا الاستهداف القانوني يتكامل مع محاولات تجفيف التمويل وفرض اتفاقيات مشروطة مثل اتفاقية الإطار (Framework Agreement) مع الولايات المتحدة، التي تهدف إلى تحييد الأونروا عن مسارها الأصلي كوكالة دولية تُجسّد مسؤولية المجتمع الدولي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين.

كما نبّهت الدراسة إلى أن قانون حظر نشاط الأونروا الإسرائيلي لا يستهدف فقط تقليص نطاق عملها الجغرافي، بل يسعى أيضًا إلى نزع شرعيتها الدولية في القدس تحديدًا، في محاولة لتكريس الرواية الإسرائيلية حول "القدس الموحدة"، وهو ما يشكل انتهاكًا مباشرًا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويضيف جمعة أن هذا التوجه الخطير يهدف إلى خلق واقع جديد يُضعف الصلة القانونية بين اللاجئين الفلسطينيين والأمم المتحدة، عبر تحويل الأونروا من شاهد قانوني على النكبة إلى كيان إداري محدود الصلاحيات يخضع للقيود الإسرائيلية، الأمر الذي يتطلب موقفًا فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا واضحًا للدفاع عن الوجود القانوني للأونروا ومنع تمرير هذا النموذج الذي يهدد حق العودة (Right of Return) من جذوره.

وبذلك، يتكامل هذا المشهد كما تؤكد تقارير CMI (2022)، وشعث (2024)، وجمعة (2025) في رسم صورة واضحة لهجوم متعدد الأبعاد على الأونروا: سياسي، قانوني، وتمويلي، هدفه النهائي ليس إصلاح الوكالة بل إعادة تعريف جوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين وإلغاء رمزيتها القانونية الدولية التي أرساها القراران 302 و194.

ثالثاً: العوامل الإدارية والرقابية

1- دور مكتب الرقابة الداخلية OIOS :

يُعدّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة (Office of Internal Oversight Services) (OIOS) أحد أهم الأذرع الرقابية المستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتخضع له وكالة الأونروا باعتبارها وكالة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يتمثل دوره في ضمان النزاهة المالية والإدارية (Financial and Administrative Integrity)، ومتابعة مدى التزام الأونروا بالمعايير الدولية في إدارة التمويل، والموارد البشرية، والمشتريات، والعقود، إضافة إلى فحص كفاءة تنفيذ البرامج في مناطق العمليات الخمس.

يصدر المكتب تقاريره بشكل دوري إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويُرفع جزء منها إلى الدول الأعضاء والجهات المانحة. وتتناول هذه التقارير عادةً جوانب الأداء المالي والحوكمة الداخلية (Internal Governance)، مع التركيز على كفاءة الإنفاق، والشفافية في التوظيف، والالتزام بمبادئ الحياد والشفافية في العمل الإنساني.

ففي تقرير OIOS الصادر في نيسان/أبريل 2024 والذي جاء بعد المراجعة المستقلة التي أمر بها الأمين العام عقب الاتهامات الإسرائيلية لبعض موظفي الأونروا بخرق الحياد وقوانين أخرى للاونروا والامم المتحدة، أكّد المكتب أنه لم يجد أدلة قاطعة على تورط الوكالة في أي مخالفات منهجية أو فساد مالي، بل أوصى بتعزيز إجراءات التدقيق الداخلي وإعادة تنظيم قنوات التواصل بين المقر الرئيس ومكاتب الأقاليم، ومع ذلك، أشار التقرير إلى وجود "ثغرات إجرائية" في توثيق بعض النفقات، وتأخر في إغلاق العقود.

رغم الطابع الفني لهذه التقارير، إلا أن نشرها العلني أحيانًا بدافع الشفافية أو بطلب من بعض المانحين شكّل سلاحًا ذا حدّين، ففي حين أن الغاية هي تعزيز ثقة المجتمع الدولي في الأونروا، فقد استخدمت بعض الجهات السياسية والإعلامية المعادية للوكالة مقتطفات مجتزأة من هذه التقارير لتضخيم مزاعم "سوء الإدارة" أو "التحيّز السياسي"، ما ساهم في تأجيج حملات التشكيك والتشهير التي تقودها إسرائيل وبعض مراكز الضغط الغربية، بالاضافة لزعزعة ثقة اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم بأداء وكالة الاونروا، وإرتهان موظفين دوليين فيها لمن يريد انهاء وكالة الاونروا، حتى وصل الأمر في بعض الأحيان لاتهام هؤلاء الموظفيين الدوليين على أنهم أدوات لتنفيذ تلك المشاريع السياسية.

ورغم هذه الإشكاليات، ساهمت تقارير OIOS في دفع الأونروا إلى تبني سياسات حوكمة أكثر صرامة، مثل توسيع صلاحيات إدارة التدقيق الداخلي داخل الوكالة، وتحديث أنظمة المحاسبة والرقابة، وإنشاء "وحدة الامتثال والنزاهة" (Compliance and Ethics Unit) في مقرها الرئيسي في عمان، كما دفعت هذه المراجعات بعض المانحين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي وكندا إلى استئناف تمويلهم المشروط بتحسين إجراءات الرقابة والشفافية.

باختصار، يمكن القول إن OIOS يلعب دورًا مزدوجًا: فهو من جهة صمام أمان مهني وإداري يضمن سلامة الإنفاق، ومن جهة أخرى عامل حساس سياسيًا، إذ تُستغل تقاريره أحيانًا من أطراف تسعى إلى تقويض شرعية الأونروا أو التشكيك في أدائها، وبين هذين البعدين، تبقى أهمية المكتب في الحفاظ على مصداقية الأونروا، شرط أن تُستخدم نتائجه كأداة للإصلاح لا كسلاح سياسي في معركة وجودية تمسّ جوهر وجود وكالة الأونروا، وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- الرقابة الخارجية والمراجعات المستقلة:

تخضع وكالة الأونروا باعتبارها هيئة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى منظومة متعددة من الرقابة الخارجية والمراجعة المستقلة، تهدف من حيث المبدأ إلى تعزيز الشفافية والمساءلة المالية والإدارية وتشمل هذه المنظومة الرقابية ثلاثة مستويات رئيسية:

- الرقابة الأممية الرسمية عبر اللجنة الاستشارية للأونروا (UNRWA Advisory Commission) والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تطلب تقارير أداء سنوية وتقييماً مفصلاً لمستوى الإنفاق والنتائج المحققة.
- التدقيق الخارجي المستقل (External Audit) الذي يُجريه ديوان المحاسبة التابع للأمم المتحدة (UN Board of Auditors) بالتناوب بين دول الأعضاء، ويصدر تقارير مفصلة حول الإنفاق والمشتريات والعقود والحوكمة.
- المراجعات الخاصة (Independent Reviews) التي تُكلف بها الأمم المتحدة أو الدول المانحة عند بروز أزمات سياسية أو مالية كبرى، مثل المراجعة المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2024 عقب الاتهامات الإسرائيلية لموظفين في الأونروا.

تؤكد هذه التقارير سواء كانت أممية أو مانحة على أهمية إدارة المخاطر المالية (Financial Risk Management) وتحسين كفاءة الإنفاق، وتوصي عادة بتطوير الأنظمة الداخلية للحوكمة، وتحديث آليات الامتثال والنزاهة المؤسسية، وقد ساهمت بالفعل في تحسين آليات العمل داخل الوكالة من خلال تبني نظم تدقيق أكثر دقة، وتوسيع مهام إدارة المراجعة الداخلية، وتطبيق أدوات تقييم أداء الموظفين وبرامج مكافحة الفساد.

غير أن الوجه الآخر لهذه الرقابة يتمثل في تسييس نتائجها، فبدلاً من أن تُستخدم التقارير لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية، غالبًا ما تُستغل مقتطفات منها من قبل جهات سياسية أو إعلامية معادية للأونروا لإثارة الشكوك حول حياد الوكالة أو نزاهة موظفيها، كما حدث عقب نشر نتائج المراجعة المستقلة في 2024 التي برّأت الوكالة من الادعاءات الإسرائيلية، لكن تم انتزاع عبارات مجتزأة منها لتبرير استمرار تجميد بعض التمويلات الغربية.

تُظهر تحليلات معهد الدراسات الأمنية الدولية (IISS, 2024) ومعهد كريستيان ميشلسن (CMI, 2022) أن هذا النمط من الرقابة المسيسة بات أحد العوامل البنيوية التي تفاقم أزمات تمويل الأونروا، إذ تُحوّل أحيانًا أدوات المساءلة إلى أدوات ضغط سياسي بدلاً من كونها آليات تطوير مؤسسي.

3- ضعف التواصل الإعلامي الرسمي:

يُعدّ غياب استراتيجية إعلامية متكاملة من أبرز نقاط الضعف الهيكلية في أداء وكالة الأونروا خلال السنوات الأخيرة، إذ فشلت في بناء منظومة اتصال استباقي (Proactive Communication System) قادرة على مواجهة الحملات الممنهجة التي تستهدفها، خصوصًا في الإعلام الغربي وبعض المنصات المؤثرة في الرأي العام الدولي.

فعند كل أزمة تمويل أو اتهام سياسي كما حدث في أزمات 2018 و2021 و2024، غالبًا ما تُفاجأ الأونروا بحجم الهجوم الإعلامي، وتكتفي بردود متأخرة أو بيانات تقنية مقتضبة لا تصل إلى الجمهور العام، ولا تملك التأثير العاطفي أو السردي الكافي لمواجهة الخطاب المعادي، هذه الفجوة سمحت بتضخيم الروايات السلبية حول الفساد الإداري أو عدم الحياد ، وأعطت مساحة واسعة للجهات الإسرائيلية واللوبيات السياسية المناهضة لاستمرار الاونروا لاستغلال أي خلل أو شبهة حتى لو كانت غير مثبتة لتقويض الثقة بالوكالة وشرعية تمويلها.

وتشير دراسات إعلامية مثل معهد دراسات السلام والتنمية (IPSD, 2024) إلى أن الأونروا ما زالت تفتقر إلى إدارة استراتيجية للعلاقات العامة، قادرة على توجيه الرسائل بوضوح وتناسق إلى المانحين والرأي العام العالمي، كما أن تنوع المتحدثين الرسميين بين المقرات الإقليمية الخمس يؤدي أحيانًا إلى تشتت الرسائل، وتناقض الخطاب الإعلامي خاصة بين عمّان وغزة وبيروت.

ومن نقاط الضعف الإضافية أن الوكالة لا تستثمر بالقدر الكافي في المنصات الرقمية الحديثة (Digital Advocacy Platforms)، ولا في بناء شراكات إعلامية وبحثية شفافة مع مؤسسات اقليمية ودولية مستقلة، ما يجعلها أسيرة لتغطيات متحيزة أو مضللة، بدل أن تكون فاعلًا في صياغة السرد الإعلامي بنفسها،ويجعلها تظهر كمؤسسة مُثقلة بالأزمات والمشاكل الداخلية والدولية، عديمة الثقة أمام المجتمع الدولي، بالاضافة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم.

الهيئة العربية للدفاع عن الاونروا
Arab Committee for the Defense of UNRWA

هذه السلسة مستمرة معكم ضمن التقارير التي تصدر تباعا، ولأي معلومات أو آراء، أو استفسارات، يمكنكم التواصل المباشر من خلال:

الايميل الرسمي: acdunrwa@gmail.com

أو التواصل المباشر مع المنسق العام للهيئة العربية للدفاع عن الأونروا

د. رمزي كامل عوض

009613482250